مختلفتين ، فمن جهة ، وضع قطاع غزة الذي شكل جانبا من مسرح عمليات الجيش المصري خلال الحرب ، في عهدة الادارة المصرية ، وأقيمت في قطاع غزة ما سمي حكومة عموم فلسطين ، وكانت حكومة شكلية أعجز من أن تقوم بأي دور وطني ، وخاضعة لسيطرة الادارة المصرية . ومن جهة ثانية الحقت الضفة الغربية ، بسكانها ومن لجأ اليها والى الضفة الشرقية من الفلسطينيين الى الحكم الهاشمي ، وعلى أرض الضفة الغربية والفلسطينيين الذين الحقوا بالحكم الهاشمي ، تابع النظام الاردني سياساته الالحاقية ، هذه السياسات التي أخذت منحى أكثر خطوة من السابق ، اذ شملت العمل على مصادرة وتبديد الهوية الوطنية الفلسطينية .

سياسات النظام الاردني بعد الالحاق ١٩٤٨ — ١٩٦٤

دأب النظام الاردني بعد العام ١٩٤٨ على انتهاج سياسات واضحة لمصادرة وتبديد الشخصية الوطنية الفلسطينية ، واتخذت هذه السياسات مظاهر عدة ، يمكن الاشارة الى اهمها وهي :

● افراغ منطقة الحدود مع العدو الصهيوني من أية امكانات دفاعية أو هجومية ، بالتأكيد على الدور القمعي الداخلي للجيش الاردني ، وبمقاومة أية توجهات لتسليح القرى الامامية واكسابها قدرة دفاعيه ، وكذلك بعدم السماح لاية دوله عربيـــة ان تستخدم الارض الاردنيه أو الضفة الغربيه في حشد قوات عسكرية عربية على طول الحدود مع العدو الصهيوني . وبهـدف السياسة شكـل النظـام الاردني حاجزا أمنيا يحمي حدود اسرائيل ويحافظ عليهـا ، ولذا فقد اعتبرت اسرائيل الابقاء على النظام الاردني احدى اهم مرتكزاتها الامنية في المنطقة ، وأعلنت أكثر من مرة أن أي تغيير اساسي في وضعيه النظام الاردني ، سيستتبع بالضرورة تدخلا اسرائيليا مباشرا لاعادة الامور الى ما كانت عليه .

● ممارسة أشد أنواع القمع ضد الحركة الوطنية في الاردن ، سواء بتوجهاتها الوطنية الفلسطينية او بتوجهاتها المضاده للنظام الرجعي في الاردن . لقد مارست اجهزه النظام القمعيه اشد انواع القمع والاضطهاد ، ضد المحاولات التـي قام بها بعض الفلسطينيين في الضفه الغربيه ، بمتابعة الاغارة علـى المواقع الاسرائيلية . وسن النظام الاردني قانون مكافحه الجاسوسية ، ليكون ستارا للاحقة ومحاكمة من يقوم بنشاط ضد الكيان الصهيوني . اضافه الـى ذلك ، فان تاريخ الاردن من العام ١٩٤٨ حتى الآن ، هو تاريخ يقوم أساسا على ما كان يقوم بـه النظام الاردني من عمليات قمع واضطهاد واسعة لكل الوطنيين في الاردن .

● مصادرة وتبديد الهوية الذاتية للفلسطينيين عبر عملية منح الجنسية الاردنية لكل الفلسطينيين المقيمين في الاردن أو الضفة الغربية . ان جعل الفلسطينيين أردنيين واسقاط هويتهم الذاتية الفلسطينية ، لم يأت لمواجهة الضرورات العملية باتاحة المجال للفلسطينيين المقيمين في الاردن بالحركة والتنقل ، بل أتى ضمن السياسة المرسومة في نفي الهويـــة الذاتية الفلسطينية ، وقتـل الشعور أو الوعـــي بالانتماء الوطني الفلسطيني . ان استناد النظام الاردني الآن على واقعة ان الفلسطينيين المقيمين في الاردن هم رعايـــا أردنيون ، لتبرير ادعاءاته في تمثيلهـم والتحدث باسمهم ، يوضح المرامي والاهداف الحقيقية التي كان يبتغيها النظام الاردني من سياسة التجنيس .